مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 01 السنة 2022 ص 553 - 574

تاريخ الإرسال: 2021/09/01 تاريخ القبول:2021/10/07

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي: دراسة حيوسياسية مقارنة

The strategic and economic importance for the regions of the Middle East and the Sahel region of Africa: comparative Geopolitical study.

د. قلاع الضروس سمير[1*]

[1]جامعة أحمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت –، (الجزائر)،
Hakimsamir.3816@gmail.com

الملخص:

سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على منطقتين حيويتين في العالم، نظرا لموقعهما الجغرافي وباعتبارهما أيضا جسران مهمان بين العديد من القارات والحضارات الإنسانية، وضمن حسابات القوى الدولية الكبرى نظرا لأهميتهما الإستراتيجية الإقتصادية الكبرى وما يمتلكانه من مقدرات حيوية خاصة النفط، و تأثيرهما في الخارطة الجيو–حيوية في العالم، وبالمقابل من ذلك سنحاول فهم الأسباب المؤدية في هاتين المنطقتين بالصراعات والحروب والأزمات السياسية وتنامي التهديدات الأمنية، حيث يراها الكثير من صناع القرار في العالم بأنهما محور الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية، وهذين المنطقتين هما الشرق الأوسط والساحل الإفريقي لتكون هذه الورقة بمثابة مقدمة جيوبوليتيكية للبحث في أهمية المنطقتين من خلال دراسة حيوسياسية مقارنة.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الساحل الإفريقي، التاريخ والجغرافيا.

*المؤلف المرسل

Abstract:
In this paper, we will try to shed light on two vital regions in the world, due to their geographical location and also as important bridges between many continents and human civilizations, and within the calculations of the major international powers due to their great strategic and economic importance and the vital capabilities they possess, especially oil, And their impact on the geo-biological map of the world, and in return we will try to understand the causes in these two regions of conflicts, wars, political crises and the growing security threats, as many decision-makers in the world see them as the focus of geopolitics in international relations, and these two regions are the East This paper will serve as a geopolitical introduction to researching the importance of the two regions through a comparative biopolitical study.
Keywords: Middle east. African coast. History and Geography.

مقدمة:

تشكل منطقتا الشرق الأوسط والساحل الإفريقي محور إهتمام الباحثين والدارسين في الدراسات الأمنية والسياسات المقارنة، باعتبارهما من بين أبرز و أهمم المناطق الجيواستراتيجية والحيوية في العالم، نظرا لما يمتلكانه من مقومات حيوية ونفطية و موقع إستراتيجي هام جعلت هذه القوى العالمية توجه عدستها السياسية و الاقتصادية لهذين المنطقتين الهامتين في أجندة القوى العالمية والقوى الصاعدة في المشهد الدولي، وما يبرز دور و أهمية المقارنة بين المنطقتين هو ذلك التضارب بين المقدرات النفطية والإقتصادية وتزايد حجم التهديدات الأمنية والصراعات و الأزمات السياسية الداخلية وصولا للإهتمام الزائد من طرف الدول الكبرى.

وعليه سنحاول تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين، سنتناول في المحور الأول دراسة جيوأمنية على منطقة الساحل الإفريقي من خلال البحث عن هذه المنطقة بين التاريخ والجغرافيا والتطرق للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، أما في ما يخص المحور الثاني سنتناول قراءة جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط، بتقديم مسحة جيوسياسية على منطقة الشرق الأوسط والتطرق لدور الأهمية الإقتصادية

والإستراتيجية للشرق الأوسط. ووفقا ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت المقدرات الاستراتيجية في الإهتمام البالغ من طرف القوى الدولية والعالمية بمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي؟.

1- دراسة جيو أمنية على منطقة الساحل الإفريقي.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا- السودان و منطقة القرن الإفريقي- إلى غربها -السنيغال و جزر رأس الأخضر-، في فضاء صحراوي كما يسميها بعض الباحثين أيضا بالصحراء الكبرى، باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاء كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي إذ تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر إرتفاعا في العالم من خلال الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتيريا وإيثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من 350 إلى 500 كلم.

وسنحاول في هذا المحور تقديم دراسة جيو أمنية حول المنطقة من خلال إستعراض هذا الفضاء الإقليمي الصحراوي من بعد التاريخي والجغرافي والأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة والتطرق لأهم الإشكالات السياسية والأمنية لضعف وهشاشة المنطقة الساحلية.

الساحل الإفريقي بين التاريخ والجغرافيا.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكبر المناطق في العالم إنكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية، التي تتدرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر 9 ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا وبوركينافاسو وجزء من السينغال بحيث تأخذ نسبة 70 بالمائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي إمتدادا إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب وإثيوبيا وإيريتريا من الشرق والتي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة

للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى ومناخ شبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي[1].

وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دورا كبيرا في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة إلتقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والإقتصادية وحتى السياسية وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والإنتماءات العرقية والدينية[2]، حيث تمثل شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الأسيوية عبر البحر الأحمر والخليج العربي، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية والإقتصادية المهمة، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد حيوية كبرى وهذا ما يفسر الإهتمام الكبير من طرف الدول كبرى على موارد المنطقة.

بناء على ذلك وتأسيسا عليه يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا وترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد، النيجر، ودولة مالي كم نسميها بدول العمق الساحل الإفريقي، كما أن هناك منطقة نسميها بدول الحواف الساحلي وهي موريتانيا والسودان.

أما في ما يخص الجانب التاريخي لهذه المنطقة الهامة في القارة الإفريقية هي منطقة صراعات بامتياز والتي أثرت سلبا على المنطقة، فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات إثنية عرقية تحمل طابع الحرب الأهلية وحتى دينية إلى تنبعث من فساد السياق التاريخي لهذه الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي أنتجت جوا من اللاإستقرار والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى داخل الدولة الواحدة،كانت وستظل النزاعات والصراعات الإثنية المشكلة العالقة في المنطقة نظرا لديمومة الأسباب الخاصة مع تقاعس وتخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة.

وبعد إستقلال العديد من الدول الساحلية عملت على عدم المساس بالحدود التي ورثتها عن الإستعمار الفرنسي والبريطاني فوجدت نفسها أمام معضلة أمنية داخل دولها بل و تجاوزت هذه الحدود لتصبح المعضلة الأمنية تحمل طابعا إقليميا ودوليا، فدولة مالي تعاني صراعا داخليا ناتج عن رغبة متمردي الشمال في الإنفصال وحق تقرير المصير بعد إنهيار النظام القديم، وبالتالي من هذا المنطلق نستنتج أن الإستعمار يعتبر من العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من خلال إفرازها لمفهوم الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل "الهوسا" بين دولتي السودان وتشاد وأجزاء من النيجر، وقبائل "التوارق" بين مالي، النيجر، تشاد، الجزائر، ليبيا وموريتانيا، وقبائل "التوبو" و"الفولاني" حيث عمدت الحكومات الإستعمارية – الفرنسية والبريطانية – إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلائم مع المصالح الحيوية من خلال السياسة التى إنتهجتها القوى الإستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل الجماعات الإثنية على أخرى.

أما في مالي كان الإستعمار الفرنسي يولي إهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وبجوار العاصمة "تمبوكتو" كقبائل "الفولاني" ذات الأغلبية العرقية ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة، كقبائل التوارق، كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250 مجموعة عرقية أهمها اليوروبا وأبيو والهوسا والفولاني أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد والنيجر، التي أصبحت اليوم من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته تاريخيا باعتبارها خاصية متعلقة بالنظم الإفريقية، والواقع أن جذور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الإندماج بين قبائل المنطقة على مر التاريخ، وفي هذا الصدد يذهب الباحث "جيرارد ديمونت".

وفي سنة 1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الإستقلال من المستعمر الفرنسي، ولكن بالعودة ثلاث سنوات من قبل الإستقلال ركزت فرنسا الإستعمارية جهودها على الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في

الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ويخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت إسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(*OCRS*)التي تسمى خريطة فرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث "إيفان جونشاي" *YvanGonchay* الذي أقام دراسة ميدانية حول هذه الشأن[3].

ودول الساحل تشترك بشكل كبير في هذه العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديني الإسلام والمسيحية والأديان المحلية المتعددة، كما كانت الإختلافات الإثنية القائمة على الروابط الإجتماعية الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "غريسشيلز "*Greetz Shills* "والكر كونر"*Walker Conner* فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للإختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم "[4]، إضافة إلى الطبيعة القاسية والكوارث الطبيعية المتمثلة خاصة في الجفاف، وبالعودة لأزمة الجفاف التي ضربت المنطقة سنتي 1972و1973 حيث غيرت تماما وجه الحياة السياسية والإقتصادية في الساحل الإفريقي، بمعنى أدى هذا لتفاقم الكوارث الإنسانية وإرتفاع نسبة اللاجئين وارتفاع معدلات الهجرة الغير الشرعية لدول إفريقيا الشمالية ومناطق مختلفة من القارة خاصة دولتي غانا وأنغولا، ونزوح أكثر من مليون لاجئ من منطقة دارفور إلى مناطق من شرق إفريقيا بعد حرب دامت أكثر من 20 سنة[5].

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

يعد البعد الجغرافي و الطاقوي و الإنكشاف الأمني وعدم قدرة دول الساحل الإفريقي السيطرة على كافة فضائها الجغرافي من أبرز الأسباب التي جعلت من شأنها الدول الكبرى والقوى الصاعدة تركز عدستها على المنطقة خاصة و أن المجال الجغرافي للساحل الإفريقي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية، كالمغرب العربي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من الشمال و القرن الإفريقي من الشرق و المحيط الأطلسي من الغرب و إفريقيا الوسطى من الجنوب يشكل محورا إستراتيجيا مهم في القارة الإفريقية، ومن هنا يمكن الإعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للإهتمام الغربي بالساحل الإفريقي[6]، حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع

إستراتيجي محادي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الأونة الأخيرة.إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرر إهتمامها بالساحل الإفريقي إنطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه،فإنه لا يمكن التعاطي عن البعد الجيواستراتيجي للساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى وما تشكله من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين و ألمانيا. وعليه نستخلص من هذا التوصيف الجيو سياسي الموضح أعلاه بأن المنطقة تعتبر منطقة نفوذ بالمتياز كما تتمتع بثروات طبيعية ومواد ضخمة لم تستثمر بشكل مثالي ولم يبدي سكان المنطقة إهتماما كبيرا بما يحويه الساحل الإفريقي من ثروة معدنية عالية الجودة كالذهب، النحاس، اليورانيوم، الخامات، النفط والبترول والغاز.

وعليه، تمتلك دول الساحل الإفريقي إحتياطات نفطية كبيرة، لذا أصبحت في بؤرة الإهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، فالساحل اليوم يطرح بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط وهذه المنطقة التي نحن بصدد دراستها في هذه الورقة البحثية كقراءة مقارنة بين المنطقتين.

وعليه، يتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، كما تعتبر الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط إذ بلغ إنتاجها 3ملايين برميل يوميا عام 2008، وحاليا تصل لحدود 11 مليون برميل حسب آخر الدراسات والإحصائيات، إضافة إلى الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر بمخزون إحتياطي مؤكد مقدر ب 12مليار ومئتي مليون برميل، وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى "فيليب لوبيز" *Phelipe Lopes* بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محورا تنافس كبيرين بين القوى الكبرى خاصة الصين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[7]، حيث تصل 70 % من نسبة الإحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط*OPEC* كما أنها تستحوذ على 189تريليون قدم مكعب من إحتياطي الغاز إضافة للبترول، في المقابل سعت نيجيريا

لرفع مخزونها إلى 40مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا[8].

و في هذا السياق لا يمكن أن نغفل الإهتمام المتزايد لفرنسا على دولة النيجر التي تركز عليها كثيرا في سياساتها الاقتصادية وخاصة حاليا في عهدة الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، حيث تمتلك النيجر إحتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق "**أوجاديم**" شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة "**دجادو**"، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الإنتفاع بمنطقة أوجاديم حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية ستقوم بإنشاء الأبار، وقد تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200000برميل يوميا، وتمتلك النيجر إحتياطات من النفط تقدر ب324مليون برميل تم الكشف عنها حديثا في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي "تينيري" وواحة "بيلما" إلا أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي تحت المستوى المطلوب كون هاته الدولة حديثة الإكتشاف البترولي.

وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية على غرار "هانت أويل*"Han oil*"وشركات التنقيب والإكتشاف ك"إكسون موبيل*" Exon Mobile* و"بيترونز*" Petronze*"، إلى أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية نظرا للطبيعة الزراعية لسكان النيجر وتجدر الإشارة هنا بأن النفط والموارد النفطية مثلت عاملا مغذيا للصراع فقد شهدت منطقة "دلتا النيجر" مواجهات مسلحة بين القبائل النيجرية والتشادية كون هذه الأخيرة تعتبر مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن والمحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد جويلية 2003 من حوض "دوبا"*doba* في جنوب البلاد[9]، وفي سنة 2014 حقق التشاد67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200ألف برميل يوميا بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا مقارنة بنيجيريا، إلا أنه رفع من مستوى الإقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي إتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم، كون الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة موقع لها في المنطقة من أجل تأمين أنبوب تشاد

ـــــــــــ الكاميرون الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا[10]، وتم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري على مستوى خط مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا من أجل حماية شركاتها البترولية[11]، وهو الأمر الذي تسعى واشنطن لفرض الأمن في الشريط الإستراتيجيبين الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[12].

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي التي زادت من حدةتحدياتها السياسية والإقتصادية وارتفاع مستوى التنافس الدولي والأجنبي عليها، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفود حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة، ومن جهة أخرى تواجد القوات الفرنسية الخاصة ليس من أجل حماية رعاياها ولكن بغية حماية مصالحها الإستراتيجية، كحماية مثلا شركة "أريفا"*Areva*مستثمرة في المجال الطاقوي في النيجر لإستغلال اليورانيوم وغيرها من الشركات إضافة إلى دولة مالي التي تشير مجموعة من الدراسات بأنها دولة نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة لم تكتشف بعد كاليورانيوم ، النفط، الغاز وهي من بين أهم عناصر الجذب من طرف القوى الكبرى والهدف الأساسي هو التحكم في مصادر الطاقة وهنا تبرز النظرية الواقعية الأمنية لتوضح بأن المصلحة هي المحرك الأساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب.

2- منطقة الشرق الأوسط : قراءة جيواستراتيجية.

بعد نهاية الحرب الباردة تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مسرح مهم ورقعة شطرنج بارزة في العلاقات الدولية، في شقه الأزماتي بعد سقوط جدار برلين وأطروحة "**صامويل هينتغتون**" "صدام الحضارات" وزوال الاتحاد السوفياتي، ولم تكن أطروحة "هينتغتون" تجاه منطقة الشرق الأوسط هي الأولى، كون هناك العديد من الأطروحات الفكرية والفلسفية والدراسات التي تحدثت عن هذه المنطقة الإستراتيجية، وعليه يرتبط ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الإستراتيجي[13]، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902 بواسطة الباحث المختص في شؤون أمن البحار والضابط البحري الأمريكي هو "الفريد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور

استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط[14]

مسحة جيوسياسية على منطقة الشرق الأوسط.

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية إستراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي، ولما تتمتع به من غنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز والممرات البحرية، وتأكيدا لهذا يمكن القول بأن التدخلات الأمريكية والبريطانية في العراق، إضافة للتدخل الروسي المباشر على خط الصراع الحالي القائم في سوريا، وإن كان في باطنه هدفا إستراتيجيا لكل القوى العالمية والإقليمية لأنه يصب في النهاية في خانة التنافس الدولي والعالمي على أهم منطقة حيوية وإستراتيجية في العالم ورعاية مصالح الحيوية للقوى الكبرى في الحصول على إمدادات النفط والغاز، وفي حماية أنابيب النقل في العالم العربي وصولا إلى موانئ التصدير[15].

وفي مقابل ما توليه هذه القوى الدولية للمنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر أين توجه الخطاب السياسي العالم لمنطقة الشرق الأوسط وفق منظور "جورج بوش الإبن" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومصطلح الشرق الأوسط الكبير وفق منظور رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" هذا الإهتمام كان في مجاله الإقتصادي، ولكن التدخل نحو المنطقة جاء تحت شعار "مكافحة الإرهاب والدول المارقة في الشرق الأوسط" مما أدى لهذا التدخل بتعرض لاهتزازات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، هذا التدخل الغربي سابقا والتنافس الإقليمي حاليا كله غايته، من أجل أن تستفيد هذه الدول الكبرى في رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها إنطلاقا من المنطقة، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية، وفي تأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط والغاز على امتداد العالم، كذلك فإن المتابعة الدائمة من قبل الدول الكبرى لمجريات الأحداث والتعامل معها بشكل مباشر هو ذو دلالة أكيدة على الأهمية الكبرى التي تعول عليها دوائر صنع القرار في الدول الكبرى تجاه دول المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية، المهمة بموقعها الإستراتيجي، كونها تعتبر امتدادا للشرقيين الأدنى والأقصى وهي أغنى المناطق في العالم بالنفط

والمعادن، وتتمتع بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران[16]، ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة السودان وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى.

وعليه تعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمال أفريقيا بالنسبة لبعض الدوائر الغربية الحالية الأمريكية، خاصة بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق في 2011 ، أصبحت تركز على تسميتها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كونها من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات دائمة و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة الإثنية والمذهبية والطائفية .

وعليه، فإن منطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الغربية تعتبر منطقة تضم مزيجا من القوميات، والأديان والشعوب، واللغات، فالقاعدة هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل في رقعة شطرنج صغيرة وجد معقدة في نفس الوقت، كما أن هناك دراسات تاريخية تبرز أن مفهوم الشرق الأوسط خلال القرن الماضي تعبر عن صيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة القومية العربية، ولذلك ارتبط هذا المفهوم بمحاولة تحقيق مصلحة قيام حلم دولة إسرائيل بالنسبة للصهاينة، لأن الشرق الأوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق للكيان الإسرائيلي الانتماء إلى المنطقة، و بهذه التسمية ولا يمكن أن ينتمي تحت تسمية " العالم العربي"، فالكيان الإسرائيلي الصهيوني يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية، واستدلالا لهذا القول يمكن القول بأن الشرق الأوسط كتطبيق وممارسة برز مع ظهور "الصهيونية" كحركة سياسية عالمية منظمة[17].

ومنذ سنة 1948 بدأت الصهيونية العالمية كحركة فكرية تعمم مصطلح الشرق الأوسط، بدلا عن العالم العربي كون الأخير يمثل الوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة نظرا لأنه ملتقى القارات الثلاث ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي، ولهذا دخلت هذه الحركة العالمية تحت غطاء دول وحكومات ومنظمات ومؤسسات في مشروع التقسيم والتجزئة للدول العربية والأقاليم من خلال تأسيس العديد من الكيانات المالية خاصة "مجلس رجال الأعمال اليهود" في تل أبيب سنة 1968 ، وصولا لتأسيس معهدا دوليا في جنيف من طرف المليونير اليهودي روتشيلد أطلق عليه إسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين "إسرائيل" والبلدان العربية ، وتأسست في الكيان الإسرائيلي الصهيوني عام 1968 جمعية للسلام في الشرق الأوسط، مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة "إسرائيل" الاقتصادية على البلدان العربية[18].

الأهمية الإقتصادية و الإستراتيجية للشرق الأوسط.

يؤكد الكثير من الباحثين خاصة العرب منهم أن مصطلح " الشرق الأوسط" هو مصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، وغايته تمزيق دول العالم العربي بضمها دولا غير عربية كإسرائيل وتركيا إيران ودولة كردستان بعد الإستفتاء، كون تقوم المقاربة الغربية لأطروحة الشرق الأوسط على افتراض أن العالم العربي ما هي إلا عناصر عرقية مركبة ، تتألف من مزيج من الطوائف والشعوب والقوميات، وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور الأمريكي والأوروبي تقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني، ومن هذا المنطلق نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط هي فكرة غربية بالأساس، وضعها الغرب وتابع رعايتها من أجل تمكينها في الدراسات المناهضة للأطروحات الغربية الأصولية كالدراسات المتخصصة في الشؤون العربية والإسلامية، وبالتالي يمكن القول أن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية

عالمية وتكمن هذه الأهمية في نقطتين أساسيتين وهما الجانب الاقتصادي والإستراتيجي.

ففي ما يخص البعد الإقتصادي، تنبع الأهمية الاقتصادية للمنطقة من خلال وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط ب66% من احتياط النفط العالمي، في نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وهذا ما أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية مثلت معادلة قوية في سياسات وأجندات الحكومات والدول، ومن الدول التي تتميز بفائض نفطي كبير وواسع هما العراق والكويت هذا ما جعلت العديد من القوى الدولية تخلق نوع من الشقاق واللااستقرار في المنطقة بدءا من خلق قطيعة بين الدولتين وهذا ما حققته في بداية التسعينات من القرن الماضي في ما يسمى بحرب الخليج الثانية.

أما من الجانب الإستراتيجي للشرق الأوسط يمكن القول بأن لها أهمية إستراتيجية كبيرة جدا من بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل وجسر بين دول وقارات العالم والحضارات والديانات السماوية الكبرى وكما يصفها المنظر الجيوبوليتيكي " ماكيندر" بوصفها "قلب العالم". بمعنى كما ذكرنا سابقا في المسحة الجغرافية للساحل الإفريقي سنحاول تقديم مسحة جيو سياسية لهذه المنطقة الهامة، حيث تتوسط كل من المعبر الأوروبي من خلال تركيا، و المعبر المتوسطي من خلال ميناء طرطوس في سوريا، والمعبر الأهم نحو آسيا الشرقية عبر بوابة الجمهورية الإسلامية الإيرانية و المعبر الإفريقي وحوض النيل عبر مصر و المعبر نحو الخليج العربي و الذي يعتبره الكثير من الباحثين بأن الخليج العربي هو أساسا جزء مهم من منطقة الشرق الأوسط وصولا للمحيط الهندي من الشرق و القرن الإفريقي من الغرب. حيث تعتبر هذه المنطقة ملتقى الحضارات والثقافات القديمة على مر التاريخ وهذا من خلال الدلالات والشهادات التاريخية على أقدمية المنطقة في الروايات والكتابات التاريخية القديمة، أين تم العثور على آثار تدل على وجود مستوطنات سكانية يعود تاريخها إلى سبعة آلاف سنة برسومات وقطع نقدية تبرز بأن التجارة عبر منطقة الخليج وصول لحوض النيل إلى مضيق البوسفور باعتبارها كانت نشطة منذ قبل

الميلاد، ومع مجيء الإسلام في القرن السابع الميلادي تغيرت ملامح الشرق الأوسط وكذلك المنطقة المجاورة بشكل كبير، وابتداء من هذه الحقبة أصبحت الدولة الإسلامية تسيطر على الطرق التجارية عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، وعلى الطرق البرية عبر الأناضول[19].

وكتوصيفه جغرافية لمنطقتي الشام والخليج العربي باعتبارهما المناطق الأساسية للشرق الأوسط، يمكن إعتبارها ذراع مائي لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا بطول 965 كيلومترا [20]، أين تبلغ مساحة الخليج العربي نحو 233,100كيلومتر، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 370 كم إلى حد أدنى 55 كم في مضيق هرمز، كما يبلغ طول الساحل العربي على الخليج العربي 3490 كيلومترا وهو أطول من الساحل الإيراني في الجهة المقابلة، وتطل عليه ثماني دول هي العراق الكويت السعودية قطر الإمارات عمان وإيران، ووفقا لمعطيات جغرافية مقدمة فإن مناخ منطقة الخليج يتميز بحرارة مرتفعة حتى في فصل الشتاء باعتبارها مناطق قليلة الأمطار[21].

وتأتي أهمية المنطقة من كونها طريقا للملاحة البحرية العالمية ومركز هام للموانيء الكبرى التي تركز عليها القارة الأوروبية و منطقة شرق آسيا والتي لا يمكن الإستغناء عنها وبمرور الزمن تباينت أهميتها السياسية والاقتصادية، لغناها وامتلاكها للعديد من الثروات الطبيعية، والتي تأتي الثروة النفطية، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم القديم آسيا وأوربا وأفريقيا، وتماسها المباشر بمنطقة الشرق الأوسط التي يراها المراقبين بأنها منطقة الصراعات الكبرى بقرب منطقة الإستثمارات الكبرى المتواجدة في الخليج كالرياض، الدوحة، دبي و أبو ظبي، وبهذا تشكل منطقة الخليج والشام بصفة عامة في الشرق الأوسط عاصمة للإقتصاد العالمي، نظير إستثماراتها ورافدة من روافد التاريخ والحضارة، كونها تأثرت بكل حضارات العالم القديم ، والدليل على ذلك الآثار التي وجدت في مواقعها الأثرية التي امتدت على طول ساحل الخليج، فقد تأثرت المنطقة بحضارتين قبل الإسلام هما الحضارة الهندية كما تأثرت بحضارة وادي الرافدين القديمة في العراق[22].

وبالتالي فإن نسبة الاحتياطي للعديد من دول الشرق الأوسط تزداد بازدياد سمك الطبقات هذا ما يجعله في مرتبة أعلى من حيث السعر والأحسن من حيث الجودة إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم الثلاث، وهذا من شأنه أن يسهم في خفض نسبة تكاليف نقل النفط العربي وتوزيعه إلى باقي أنحاء العالم إضافة لقرب النفط من الموانئ البحرية، إذا ما قورن بتكاليف نقل النفط مع باقي البلدان، وكما تمتاز المنطقة بشكل عام بعدة، بغض النظر بمميزات جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وعسكرية وحضارية وثقافية ودينية هامة تؤثر بشكل أو بآخر على الوضع العام على الحياة السياسية في دول الشرق الأوسط [23]، إلا أن النفط يعتبر سببا مهما في توجيه وتركيز عدسات القوى الدولية والعالمية الكبرى لهذه المنطقة وما تحتويه كل دولة من دول الشرق الأوسط من هذه المادة المتميزة.

بناء على المعطيات المقدمة يبرز حجم التنافس الأمريكي البريطاني في الشرق الأوسط إضافة إلى قوى عالمية أخرى كالصين، روسيا، إسرائيل، إيران، تركيا من أجل النفط الذي يلعب دورا سياسيا كبيرا فإذا توقف البترول والغاز العربي عن الضخ والإنتاج، يمكن أن يحدث شلل في شرايين المؤسسات الإقتصادية العالمية الكبرى، ومن هذا المنطق يمكن إعتبار العالم العربي وفق خارطة النفط العالمية بأنها قلب العالم الإقتصادي. حيث تشكل أرباح النفط في حدود 90% من دخل الكويت وقطر والبحرين والعراق، وبين 45% و60% من دخل السعودية، إضافة إلى تقاضي الدول رسوم مرور الأنابيب التي تمر بها[24].

وكمحصلة عامة، يشكل النفط مورد جيو–حيوي ومنجمي مهم تشكل قوة صامتة ومؤثرة على الدول الأجنبية غير العربية، خاصة الغربية الكبرى تجعلها تقرب من هذه الدول العربية ومن أبرز هذه الدول نجد المملكة العربية السعودية حيث يتم إستخراج النفط حاليا من نحو 23 حقلا، منها 11 حقل تحت مياه الخليج، و تسعة عشر حقلا في اليابس أبرزها إقليمي "البرى" و "القطيب" وتملك شركة الزيت العربية الأمريكية – أرامكو– الذي تحوز على أكبر حقول العالم البحرية الموجودة في السعودية، وصولا بالكويت التي بدأ الكشف الجاد فيها عن طريق شركة بترول الكويت في عام 1933 ،

وبدأت إنتاجها بالحفر في منطقة البحرة شمال الكويت عام 1935 ، وتملك أكبر وأضخم حقل في العالم حقل "البرقان"، وحقل "المقوع" وميناء "الأحمدي" باعتباره أكبر موانئ تصدير في العالم، وهناك تقديرات تشير إلى أن إحتياطي بترول الكويت تقدر بحوالي 10 ملايين طن، أي 15% من الإحتياطي العالمي، وحوالي 24% من الاحتياطي العربي[25]، أما في ما يخص قطر فالبترول فيها هو عنصر حياتي، وتتشكل عائدات الربح ب 95% من الدخل الوطني القطري وتعمل في قطر ثلاث شركات بترولية كبرى تبحث عن البترول وتنميته وهى شركة "نفط قطر" وشركة "شل قطر المحدودة"، وشركة "البندق القطرية"، و في الإمارات العربية التي تعد من أكثر الأقطار العربية الغنية بالنفط في "منطقة الخليج العربي" لاسيما إمارات أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القويين، الفجيرة عن البترول في أراضيها وتأتى الغالبية العظمى من بترول الإمارات العربية من حقول بحرية وذلك على عكس العديد من الدول المنتجة للبترول.

ويعتبر العراق من أغنى دول الشرق الأوسط إنتاجا للبترول، وكانت بريطانيا من أكثر الدول إستغلالا لبترول العراق قبل التأميم ، بعدها أصبح هناك تعاون إيراني عراقي في المجال النفطي قبل 1978 ، وبعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وفي ظل فرض حزب البعث القومي العربي وجوده في العراق إنقطعت العلاقات الإيرانية العراقية التي أدت لحرب الخليج الأولى في ظل بلوغ الذروة الإنتاجية في سنة 1980 لحدود 200 مليون طن بترول ثم انخفض في سنة 1984 وعاد إرتفع في عام 1987 إلى 101.2 مليون طن، وهبط بشدة عقب الصراع العراقي الكويتي، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الدولي على العراق وارتفع في التسعينات ثم انخفض بشكل كبير مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ومنذ الدخول الأمريكي إنهار الإنتاج البترولي بشكل كبير بسبب الحرب الأهلية المذهبية في العراق لغاية يومنا هذا[26].

وعليه يشكل النفط في هذه المنطقة مصدر ثروة حيث تعادل صادرات النفط 25 % من الناتج القومي للدول العربية النفطية وغير النفطية، وحوالي 80 % من مجمل

الصادرات نحو الخارج خاصة في ظل حاجة الدول الأوروبية والغربية عموما إلى النفط المتواجد في منطقة الشرق الأوسط.

خاتمة

بناء على ما تقدم في هذه الورقة نستخلص بأن منطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي يعتبران حاليا من بين أهم المناطق إهتماما في المشهد العالمي من طرف القوى الدولية و الصاعدة ، نظرا لما يمتلكانه من مقدرات جيواستراتيجية وحيوية، ما جعلت العديد من الأطراف الدولية تتدخل باسم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كالعراق سوريا وفلسطين و اليمن، وفي منذقة الساحل الإفريقي في تشاد مالي النيجر و حتى في جنوب السودان كل هذا من أجل وضع موطأ قدم في المنطقتين، وهذا ما يبرز حجم التنافس الإقليمي العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والصين و ألمانيا وهذا كله من أجل تعزيز قدراتهم الإقتصادية والنفطية على حساب شعوب المنطقتين.

عموما ما يمكن قوله في هذه الورقة التي تعتبر مقدمة نحو التعمق أكثر في المقارنة بين المنطقتين خاصة في الجانب الأمني و إشكالية الصراعات و الأزمات السياسية أصبح ضروري لفهم العوائق واستشراف الحلول، كون بقاء هذين المنطقتين على حالهما سنصل إلى استنزاف عام لطاقتهما في العشر سنوات المقبلة، مما يجعل من دول المنطقة تفكر جيدا في إيجاد حلول و آليات لوقف التدخلات الأجنبية في المنطقتين الهامتين وهما الشرق الأوسط و الساحل الإفريقي.

وكإجابة على إشكالية الدراسة يمكن القول بأنه ساهمت المقدرات الاستراتيجية بشكل كبير في الإهتمام البالغ من طرف القوى الدولية والعالمية بمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي وكل الصراعات الحاصلة اليوم في هذين المنطقتين جاءت نتيجة هذه الموارد الكبرى اللتان تحوزان عليهما الشرق الأوسط و الساحل الإفريقي.

الهوامش والمراجع المعتمدة

1 Henri Plangol et Francois Lanche,"La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien ", report presente par les depute a l' assemble national française , N 4431 ,6 mars 2012,p7 .

2Johannie Carson et Armand Colin ",Defis securitaires transationnaux En Afrique" , Revue Internationale Et Strategique, N79, 2010 , sans page.

3Yvan Jonchay,"L'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S »", Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957, page 174 .

4William Guiningham,"Theoritical framework for Conflict Resoulition" ,A thesis submitted in complete fulfilment of the requirements for the degree of Master of Literature in Political Studies, The University of Auckland, 1998. Obtenu dans le 18 janvier 2013 sur le site eléctronique :
http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm#conflict

5أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001، ص 25.

6خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد145، أكتوبر 2003،ص207.

7Phelipe Lopez Sepile, Geopolitique de petrole , traduction vers langue arabic dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse,2006,p 135.

8كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس وآخرون، ترجمة: عدنان عباس علي،نهاية عصر البترول، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2004،ص76.

9نفس المرجع،ص14.

10 عبد الملك عودة، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا"،القاهرة:الأهرام الإقتصادي، العدد2036، جريدة الأهرام المصرية،14 جانفي 2006،ص 09.

11خالد حنفي علي، "الشركات العالمية ... لعبة الصراع والمواردفي إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169،جويلية 2007، ص 91.

12 جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا ، إستراتيجية جديدة للتنافس"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006،ص 09.

13 أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص ص23– 40).

14 ماجد شدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، (دمشق: مطبعة اليازجي، 1996، ط1، ص14).

15 أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية، مرجع سبق ذكره، ص46.

16 حرب، مرجع سابق، ص 48.

17 كتب تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية وللإطلاع أكثر أنظر: إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، نقلا عن مذكرات هرتسل، ص456).

18 محمد حسنين هيكل، الانفجار، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990، الملاحق: نص رسالة بن غوريون إلى الرئيس الأمريكي دوايتي إيزنهاور في 1958/7/24).

19 يسري الجوهري، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1999، ص11).

20 مصطفى مراد الدباغ، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام، (بيروت، دار الطليعة، ج2، 1963، ص97).

21 صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،(بغداد: دار الرشيد للنشر ، 1979، ص ص18 –21).

22 محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، ضمن ندوة: الخليج العربي في مواجهة التحديات الثقافية، (الكويت: رابطة الباحثين الإجتماعيين، 1985، ص35).

23 صالح الطيطي، وغالب محمد إسماعيل، إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية، (عمان : دون مكان نشر ، 1990، ص 9).

24 تقارير حول الإحصائيات السنوية للإتحاد العربى لمنتجي الأسمدة الكيماوية متحصل على التقرير يوم 23 ديسمبر 2017من الموقع الإليكتروني التالي:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab15569/

25 تقارير حول الإحصائيات السنوية للإتحاد العربى لمنتجي الأسمدة الكيماوية، مرجع سبق ذكره.

26 مرجع سبق ذكره.

المراجع

المجلات:

1. خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد145، أكتوبر2003.
2. خالد حنفي علي، "الشركات العالمية...لعبة الصراع والمواردفي إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169،جويلية 2007.
3. جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا ، إستراتيجية جديدة للتنافس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 163، جانفي 2006.
4. عبد الملك عودة، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا"،القاهرة:**الأهرام الإقتصادي**، العدد2036، جريدة الأهرام المصرية،14 جانفي 2006.
5. تقارير حول الإحصائيات السنوية للإتحاد العربى لمنتجي الأسمدة الكيماوية متحصل على التقرير يوم 23 ديسمبر 2017من الموقع الإليكتروني التالي:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab15569/

الكتب:

1. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001.
2. أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها،(القاهرة: مركز

الأهرام للترجمة والنشر، 1995.
3. ماجد شدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، دمشق: مطبعة اليازجي، 1996.
4. إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997.
5. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979.
6. صالح الطيطي، وغالب محمد إسماعيل، إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية، عمان : دون مكان نشر ، 1990
7. صالح الطيطي، وغالب محمد إسماعيل، إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية، عمان : دون مكان نشر ، 1990 .
8. كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس وآخرون، ترجمة: عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2004.
9. محمد حسنين هيكل، الانفجار، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
10. مصطفى مراد الدباغ، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام، بيروت، دار الطليعة، ج2، 1963.
11. محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ضمن ندوة : الخليج العربي في مواجهة التحديات الثقافية، الكويت: رابطة الباحثين الإجتماعيين، 1985.
12. يسري الجوهري، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Henri Plangol et Francois Lanche,"La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien ", report presente par les depute a l' assemble national française , N 4431 ,6 mars 2012 .
2. Johannie Carson et Armand Colin ",Defis securitaires transationnaux En Afrique" , Revue Internationale Et Strategique, N79, 2010.

3. Yvan Jonchay,"L'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S »", Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957.
4. Daniel Posner ,"Institution and ethenic polities in africa" ,Cmbridege University press 2009.
5. Phelipe Lopez Sepile, Geopolitique de petrole , traduction vers langue arabic dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse,2006.
6. William Guiningham,"Theoritical framework for Conflict Resoulition" ,A thesis submitted in complete fulfilment of the requirements for the degree of Master of Literature in Political Studies, The University of Auckland, 1998. Obtenu dans le 18 janvier 2013 sur le site eléctronique :

http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm#conflict